CD/1734
7 May 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم لهولندا لدى المؤتمر يحيل فيها ملخصاً لمداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية السادس المعني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى الذي عُقد في جنيف في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في إطار أنشطة هولندا المتعلقة بالمعاهدة

يشرفني أن أحيل إليكم ملخصاً لمداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية السادس المعني بمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى الذي عقد في إطار أنشطة هولندا المتعلقة بالمعاهدة. وقد نظّم هذا الاجتماع وعقده في يوم الجمعة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وفد مملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح.

وخلافاً للاجتماعات السابقة التي كنا نتناول فيها موضوعاً محدداً للحديث، فإن موضوع هذا الاجتماع السادس هو النظر مرة أخرى في مجمل معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وتبادل الآراء بشكل عام فيما ينبغي أن تكونه محتويات هذه المعاهدة، واستكشاف الإمكانات والعقبات لدى صياغة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتكلم في هذه المسألة في أثناء الاجتماع بصفتهما الشخصية السيد بول ماير، السفير الكندي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والسيد أرند ج. ميربورغ، المستشار الخاص في القضايا النووية في وزارة الخارجية الهولندية.

وزاد عدد المشاركين الإجمالي في هذا الاجتماع على ١٠٠ مشارك. وحضر الاجتماع أكثر من ٤٥ بلداً، كما حضره إضافة إلى ذلك عدد كبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية.

وأكون ممتناً لو أمكنكم إصدار هذه الرسالة وما ضمته كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشارِكة في أعماله.

(توقيع): كريس س. ساندرز

السفير

الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح

(A) GE.04-61111 120504 120504

مـــلخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية السادس المعني بمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى الذي عقد في إطار أنشطة هولندا المتعلقة بالمعاهدة

مقدمة

علق السفير ماير في كلمته على العقبات التي تعترض إحراز تقدم في المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، وعلى سبل تذليل هذه المصاعب. وبعد تحديده ثلاث مسائل رئيسية قد تعرقل المفاوضات حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ومناقشة نصي مشروعي معاهدة عُمِّما قبل الاجتماع، كرّر السفير ماير تأكيد اقتراح سابق بإنشاء فريق خبراء ربما يشكل حتى قـــبل بـــدء المفاوضـــات للشـــروع في النظر في عدد من المسائل الرئيسية التي تتعلق بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشـــطارية. وأنهى كلمته بتوجيه نداء إلى جميع الوفود للشروع في الأعمال المتعلقة بالمفاوضات حول معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. (انظر كلمته الواردة في المرفق للاطلاع على معلومات مفصلة تفصيلاً أكبر).

وركّـــز السيد ميربورغ في كلمته على دورة الوقود النووي ذاتها العسكرية والمدنية، وأكد ضرورة قيام المجتمع الدولي بوضع مبدأ توجيهي عام بشأن مراقبة عدم الانتشار النووي. ويُعتبر وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشـــطارية عنصـــراً أساسياً من عناصر بلوغ نتائج في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، أكد السيد ميربورغ أن تخفيض المخزونات من المواد الانشطارية (أي اليورانيوم عالي الخصوبة و/أو البلوتونيوم) لا بد لـــه من أن يشكل جزءاً أساسياً من معاهدة لأن المعاهدة بدونها تجعل البلدان التي لديها مخزونات (كبيرة) في وضع أفضل إزاء البلدان غير الحائزة لمثل هذه المخزونات. وأخيراً بحث السيد ميربورغ في كلمته نظاماً ممكناً للتثبت في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. (انظر كلمته في المرفق للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً).

وبعد إلقاء الكلمتين، دار نقاش حول الموضوعات التي تناولها المتكلمان.

مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية

فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، قيل إنـــه ينـــبغي للوفود أن تحاول إقناع العواصم والزعماء السياسيين بأولوية المسألة. غير أنه ثبتت صعوبة اجتذاب الانتـــباه السياســـي. وذلك رغم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولايةٍ منذ ما يزيد على تسع سنوات. لماذا لا يستفاد من ذلك؟

وقال البعض أيضاً بوجوب ألاّ تشمل المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية موضوعات تتعلق بدورة الوقود. ولكن ما هو الموقف من نقل (جزء) من اليورانيوم عالي الخصوبة من مخـــزون عسكري إلى مخزون مدني؟ وفي الجهة المقابلة، قال آخرون إن دورة الوقود النووي ومعاهدة تحظر إنتاج المـــواد الانشطارية متكاملتان وإن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية تتعلق بدرجة كبيرة جداً بالدول الحائزة للأسلحة النووية.

وإضـــافة إلى ذلك، قيل إنه ينبغي للدول الأطراف المعنية أن تُعلن وقفاً انفرادياً في انتظار وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

البلوتونيوم

اقتُرحت حلول مختلفة لمسألة (التخلص من) البلوتونيوم. والحلول التي طُرحت هي: حرق البلوتونيوم في المفاعلات، وخلطه بمواد انشطارية أخرى (خليط أكاسيد) وخزن المواد. غير أن الحل الأخير ينطوي على مخاطر شـــديدة لأنه يستغرق عقوداً بل قروناً من الزمن قبل أن ينخفض الإشعاع إلى مستويات غير ضارة عموماً. وأياً كان الحل المختار، تكون الآثار المالية كبيرة.

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وقيل أن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوسيلة للتحقق تحققاً موثوقاً دون كشف معلومات حساسة. وبعد النجاح في إنجاز المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية يمكن للوكالة أن تقوم بدور هام فيما يتعلق بالتحقق وضمان إنتاج وتخزين المواد الانشطارية ورصد الامتثال لأحكام المعاهدة.

الإرهـــاب

أكـــد عـــدة مشـــاركين أهمـــية وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية كوسيلة لمنع انتشار المواد الانشطارية، ومنع الإرهاب غير التقليدي. وأشار السيد ميربورغ إلى أن اليورانيوم عالي الخصوبة هو المادة الأكثر "جاذبية" للهجمات الإرهابية النووية الممكنة. أما استخدام البلوتونيوم فأصعب من ذلك. غير أن هذه المادة يمكن استخدامها كعنصر من العناصر المكونة لسلاح إشعاعي ("القنبلة القذرة").

أما المصادر الإشعاعية التي توجد مثلاً في المستشفيات، حيث تُستخدم في العلاج الطبي، فكثيراً ما تكون موضع تجاهل كخطر ممكن.

وأكد السفير ماير أن هذه كلها هي جوانب مختلفة من جوانب الخطر ذاته. وقال بوجوب زيادة إدراك مخاطر المواد النووية بجميع أنواعها.

المرفق الأول

معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية: ولاية تبحث عن مهمة

كلمة أدلى بها بول ماير السفير الكندي لدى الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح

"الأنشطة" التي تتعلق بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية والتي نظمها الوفد الهولندي لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

١- يسرني أن أشارك في نشاط آخر من مجموعة الأنشطة التي ينظمها الوفد الهولندي لدى مؤتمر نزع السلاح بهدف ضمان بقاء عقولنا نشطة في مجال النظر في التحديات التي يثيرها وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية فيما ننتظر بدء مفاوضات مكرسة لها في مؤتمر نزع السلاح.

٢- لقد اعتمدت العنوان التالي عنواناً لكلمتي: "المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية: ولاية تبحث عن مهمة"، وذلك للتذكير بأن هدف التفاوض بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى وتكون معاهدة غير قائمة على التمييز ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق فيها دولياً وبفعالية هو هدف يجمع بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح منذ حين. فقد تجسد ذلك الهدف في ولاية اتُفق عليها منذ فترة بلغت في الشهر الماضي تسع سنوات، وقد عمل بتلك الولاية فعلاً لبضعة أسابيع من المفاوضات في عام ١٩٩٨. وهذه الولاية المعروفة باسم ولاية شانون تحمل اسم سفير كندي سابق لدى مؤتمر نزع السلاح يُعاد تأكيدها بانتظام منذ سنوات في قرارات اعتمدتها اللجنة الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء. كما دعت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ أيضاً إلى "بدء المفاوضات فوراً" بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية "بغية الانتهاء منها في غضون خمس سنوات". أما الشواغل التي نشأت مؤخراً حول الأنشطة السرية للتخصيب وإعادة التجهيز في بعض الدول وشبكات الشراء في السوق السوداء لمعدات وتكنولوجيا ذات صلة فهي شواغل تتصل اتصالاً مباشراً بمسألة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية فمن شأنها أن تكون محوراً رئيسياً في هذه المعاهدة. وهذا القلق في مجال عدم الانتشار، مصحوباً بالمخاوف من الإرهاب النووي، يشكل دافعاً آخر لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية كصك هام للحد من كمية المواد الانشطارية الموجودة وتعزيز الرقابة عليها.

٣- إن وجود استجابة واسعة بل عالمية لمسألة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية يعكس أيضاً أهميتها الحاسمة في إحراز تقدم منتظم في السير قدماً بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم الانتشار. وبما أن من شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يوقف استمرار انتشار أو تعزيز الأسلحة النووية بحظر التجارب على التفجيرات النووية فإن من شأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية أن توقف إنتاج المواد

الانشطارية الضرورية لإنتاج هذه الأسلحة في المقام الأول. وليس من قبيل المصادفة أن تحتل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية المركزين ١ و٢ في الخطوات العملية الـ ١٣ لنزع السلاح الواردة في حصيلة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. لماذا إذن لم يكن التقدم منذ ما يزيد على ٦ سنوات حليف مفاوضات ذات أولوية واضحة تتصل بولاية اعتُمدت بتوافق الآراء وأُعيد تأكيدها بانتظام؟ الجواب الأسهل طبعاً عن هذا السؤال هو القول إن المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية كانت رهينة خلافات متطاولة حول برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح. وهذا كما يُقال تفسير ضروري ولكنه ليس كافياً. فمن واجبنا نحن دعاة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية أن نواصل سبر المسألة لنرى العقبات القائمة ونبحث في الطريقة التي تمكننا من التغلب عليها، وذلك كجزء من عملية وضع معاهدة. فهناك شواغل سياسية – أمنية يمكن أن تؤثر، إذا لم تُعالج، تأثيراً ضاراً بالتوصل بل بالشروع فعلاً في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتوجد في هذا الصدد ثلاث مسائل رئيسية هي: `١` النطاق، `٢` والتحقق، `٣` والعلاقة بنظام معاهدة عدم الانتشار ككل. دعوني أتناول كل واحدة منها بإيجاز. وبعد ذلك سأُبدي تعليقات قليلة على مشاريع نصوص المعاهدة التي عُممت قبل هذا الاجتماع.

٤- **النطاق**: يدور أحد الشواغل المزمنة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية حول مسألة ما إذا كان ينبغي لهذه المعاهدة أن تشمل المخزونات القائمة من المواد الانشطارية. فبعد التحول النووي المُعلن للهند وباكستان والسعي الصريح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى متابعة برنامج للأسلحة النووية، اكتسبت هذه المسألة أهمية استراتيجية إضافية. لقد تجنبت ولاية شانون بمهارة مسألة المخزونات معترفة في الوقت ذاته بإمكانية عودتها في أثناء المفاوضات. وقد طُرحت أفكار متنوعة منها اقتراحات كندية بشأن "عملية مستقلة ولكن موازية" تشمل إصدار سلسلة من الإعلانات والالتزامات بشأن المواد الزائدة التي تخضع للرقابة الدولية. واقترح آخرون اتخاذ تدابير انفرادية لبناء الثقة من شأنها في الحالات المثالية أن تلقى تدابير مماثلة من قِبَل دول أخرى، أو أن تترك منفذاً في أي نص لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية يمكن من خلاله توسيع نطاق المعاهدة عندما تسمح الظروف بذلك. ونظراً إلى الإدراك الحاد حالياً لمخاطر الاتجار غير المشروع بالمواد الانشطارية واقتنائها من قِبَل منظمات إرهابية أو إجرامية، يوجد حافز إضافي لوضع ترتيبات تشمل المخزونات. أما البرامج والأنشطة التعاونية لتقليل المخاطر مثل الشراكة العالمية الموجهة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل فقد تتيح سُبلاً أخرى للحصول على معلومات أدق عن الموجودات يمكن أن تكون تكملة لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

٥- **التحقق**: ربما يُقال إن المعيار المتشدد وهو وضع معاهدة يمكن التحقق منها على الصعيد الدولي وعلى نحو فعال كان عاملاً آخر قيَّد الشروع في المفاوضات. وفيما قد يقول كثيرون إنه ليس في مجال التحقق ما لا يمكن بلوغه إذا اجتمعت العناصر الصحيحة وهي الإرادة السياسية والإبداع الدبلوماسي والترتيبات العملية، تثير مسألة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية تحديات كبيرة في مجال التحقق. وكما تبين في "أنشطة" سابقة من

الأنشطة الهولندية المتعلقة بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن مسألة الطريقة التي يمكن بها لنظام من نُظم التحقق أن يشمل المواد الانشطارية التي تُستخدم لأغراض عسكرية خلاف التفجير وبخاصة وقود الدفع النووي في سلاح البحرية هي مسألة تتطلب دراسة دقيقة. لقد قُدمت بعض الاقتراحات المبتكرة ولكنها تتطلب استعداد مستخدمي نُظم الدفع البحري هذه لقبول قدر من الإشراف والرصد لم يخضعا له حتى الآن. هل الظروف المعاصرة لا تزال تبرر وضع معايير متشددة للسرية فيما يتعلق بما أصبح في نهاية المطاف استخداماً عسكرياً غير تفجيري لا ينطوي على خطر الانتشار؟ وهنا أيضاً ينبغي تقييم ومقارنة المكاسب والخسائر في المسائل الأساسية المتعلقة بالمنافع الإجمالية التي يعود بها إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية مقابل مصالح قطاعية في داخل المؤسسة الأمنية الوطنية لدى بعض الدول. وعلى غرار ذلك، ينبغي أن يُترك للتقدير أمر التكاليف المتصلة بنظام التحقق ومستوى الأداء المطلوب منه. ويُعتبر واحداً من المجالات الحاسمة في أهميتها دراسة أوجه التآزر والوفورات التي يمكن أن تنشأ عن ربط التحقق في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بالإشراف الذي تمارسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لنظام الضمانات الدولي. ورغم عدم وجود مفاوضات فعلية أو دعوة محددة من قِبَل الدول المعنية، أبدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية انفتاحها على الاضطلاع بمسؤوليات في مجال التحقق لأغراض المعاهدة. وهذا مجال يمكن الاستفادة في تحديد دراسات الجدوى السابقة ومن تنقيح النماذج التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإطلاع الدول المعنية عليها.

٦- **العلاقة بنظام معاهدة عدم الانتشار:** يوجد عامل آخر قد يكبح بعض البلدان عن تأييد وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، وهذا العامل يتصل بالحالة العامة لمعاهدة عدم الانتشار ودور معاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية في تلك المعاهدة. أما الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لا سيما تلك التي تضطلع ببرنامج فعلي للتسلح النووي، فقد ترفض أي قيد يُفرض على إنتاجها للمواد الانشطارية. وحتى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار قد تتردد في التخلي عن خيارها في الإنتاج مستقبلاً إذا ارتأت أن التطورات الاستراتيجية قد تُلزمها ببناء قوات ردع نووية. فرد فعل الصين مثلاً على نشر أجهزة دفاع صاروخية قد تُحيّد أثر الرادع النووي المتواضع لديها يعتبر أمراً جديراً بالملاحظة في هذا الصدد. فإذا زاد الإحساس بأن معاهدة عدم الانتشار قد أخذت تتآكل في جوانبها وتسارعت عملية الانتشار، ربما ضَعُف الالتزام بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للمراهنات الاستراتيجية للدول. وإذا أريد تجنب ظهور هذا السيناريو وجب ممارسة بعض الضغوط التي تصدّ ذلك التطور. ومن الضروري إعادة تأكيد الترابط الأساسي بين العناصر الرئيسية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار، ويشمل هذا النظام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. فهيكل نظام عدم الانتشار يقوضه على نحو خطيرٍ إهمال دعائمه في مجال نزع السلاح وتركها تنهار. وبدلاً عن ذلك يمكن التمسك

بمعاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية كأداة محتملة لنظام شامل متعدد الأطراف للمراقبة النووية يغطي للمرة الأولى القطاعين العسكري والمدني، ويوفِّر أساساً صلباً للسير في نهاية المطاف في اتجاه عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن هذا السيناريو الأكثر تفاؤلاً هو الذي آمل أن ينشأ في الشهور القادمة كانعكاسٍ لما يساورنا اليوم من قلـــق متزايد إزاء الانتشار والحاجة إلى تعزيز دفاعاتنا الدولية في وجهه. وفي هذا الصدد، يمكن لبدء المفاوضات بشأن معاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية أن يساعد في توليد زخم إيجابي قوي يدفع قدماً بالأهداف المشتركة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

٧- **مشـــروعا المعاهدة:** بعد أن حددت السياق الأوسع للسياسة العامة، أنتقل الآن إلى موضوع الاجتماع الذي عُقد في إطار الأنشطة الهولندية وهو النظر في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ككل. ومع أن الأنشطة الهولندية السابقة ركزت على عناصر رئيسية بالذات، فإن من المفيد العودة إلى اتباع نهج كلي بدرجة أكبر يعكس مجموعة المسائل التي ينبغي تناولها. وترد في النصين اللذين عُمما في هذا الاجتماع ثروة من الأفكار المثيرة للاهتمام بـــل والمثيرة للجدل في بعض الأحيان بشأن عناصر لمعاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وإنني لن أتناول هذين النصـــين بأي قدر من العمق لأنني متأكد من أن كثيرين منكم يريدون التعليق على أحكام متنوعة فيهما. دعوني أكتفي بالإشارة إشارة وجيزة إلى كل من المشروعين.

٨- لقـــد قدَّم توم شي نصاً مفصلاً ومستفيضاً مصحوباً بتعليقات وشروح بالغة الفائدة. وسواء أقبلنا أم لم نقـــبل باقتراحاته أو مبرراته فإنه يقدِّم ثروة من الأفكار الجديرة بالتأمل والدراسة الجديين. وما أراه مفيداً فائدة كبيرة هو التركيز المحسوس جداً على الطريقة التي يتم بها فعلاً جعل معاهدةٍ في صيغة عملية وموضع التنفيذ. وهذا يذكِّـــرنا بأنـــه ينبغي لنا، كجزء لا يتجزأ من أي مفاوضات، أن نضع في اعتبارنا دائماً الطريقة التي ستُطبَّق بها المحصـــلة النهائـــية من الناحية العملية. وكمثال على مسألة أخشى أن كثيرين منا لم يأخذوها في الاعتبار مسألةُ الهياكل التنظيمية المرتبطة بمعاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وطبيعةُ مؤتمر الدول الأطراف، وهو هيئة يَنْسبُ إليها صلاحيات هائلة في مجالي السياسة العامة والموافقة. وقد طرح بعض الأفكار المثيرة للاهتمام بشأن بدء النفاذ، مقترحاً اتباع نهج يضمن كما يُقال مجموعة حاسمة من الدول الحائزة لمواد انشطارية عسكرية، وفي الوقت نفسه لا يسمح لأي دولة بمفردها أن تمارس حق النقض بصدد دخول حيز النفاذ. ويغطي جزء مفيد من نصه مسائل تقنية محددة مثل السمات التقنية والحماية المادية، وهي مجالات من الضروري أن يعيها المفاوضون. أما اقتراحه المبتكر بشأن التمويل من خلال فرض رسوم على إنتاج الطاقة النووية (هذه الرسوم التي قد تجد شركاتنا للطاقة النووية المثقلة بالديون بعض المشاكل في قبولها) فقد وجَّه انتباهنا على الأقل إلى المسألة متزايدة الأهمية وهي مسألة إيجاد سبيل لتمويل نشاط معقد يتعلق بتنفيذ المعاهدة. وإنني لن أواصل التعليق على مختلف الأحكام ولكنني أتطلع إلى الاستماع إلى المناقشة.

٩- أما نص غرينبيس (Greenpeace) فيشبه كثيراً أنواع المعاهدات التي عرفناها. فهو نص واسع وعام جداً فيترك مجالاً لإضافة أو تفصيل الكثير. وفي هذا الصدد، يوجد نهج قد يكون بناءً، وهو توضيح أحكام التحقق في مـــرفق. ووفقاً لنموذج اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن هذا النهج يوفِّر أساساً قانونياً ومرونة لإدخال تغييرات بالاستناد إلى التجربة أو إلى التطورات الجديدة التكنولوجية أو غيرها.

يشكل هذان المشروعان ثروة من الأفكار المتعلقة بالسياسة العامة والأفكار العملية التي تساعدنا في التأمل فيما نريده في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. فمشروع شي (Shea) بالذات يبرز جانباً أساسياً من جوانب معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، أي الطابع التقني والمعقد جداً للكثير من المسائل التي ينطوي عليها ذلك. وهذه المسائل تتجاوز كثيراً اختصاص ومعارف معظمنا هنا. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نتأمل جدياً في الفكرة التي اقتُرحت آنفاً وهي فكرة إنشاء فريق خبراء. فمن شأن الجمع بين خبراء تقنيين، ربما قبل بدء المفاوضات إذا تأخرت هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، أن يشكل محفلاً قيِّماً يبدأ فيه النظر في عدد من المسائل الرئيسية المتعلقة بمعاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وكمـــا ذكـــرت في بدايـــة كـــلمتي، إن لدينا منذ زمن طويل ولاية لوضع معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي الآن أن تُناط بنا مهمة الشروع في العمل. وقد أضافت مناقشات اليوم حافزاً جديداً لرغبتنا في الانتقال من الحلقات الدراسية إلى مسار التفاوض. وشكراً لكم.

المرفق الثاني

معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

موجز البيان الذي أدلى به أرند ج. ميربورغ[1]

جنيف، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

يسعدني بالغ السعادة أن يكون بوسعي المساهمة في مناقشة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في هذا الاجتماع غير الرسمي الذي ينظمه وفد هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح. فمنذ أمد بعيد لم أفكر كثيراً في هذا الموضوع القديم. وقد قمت مرة بوضع مسودة خطاب لنائب وزير الخارجية في عام ١٩٧٤ حول وقف إنتاج المواد الانشطارية وذلك استعداداً للمؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في عام ١٩٧٥. وقبل بضع سنوات أثيرت المسألة من جديد، وفي هذه الأثناء جرى الاضطلاع بأعمال تقنية تحضيرية هامة كثيرة من قبل جهات منها مجموعة أوكسفورد للبحوث، وتوم شي، وغرينبيس، وآنت شابر الألمانية، ويورن هاري الهولندي وآخرون، وكذلك في أثناء الاجتماعات الخمسة السابقة التي تتسم بهذا الطابع. وإنني سعيد بسرقة أفكار من هذه المساهمات! وإنني آمل أن تبدأ المفاوضات قريباً حول هذا الموضوع الهام الذي يزيد أهمية اجتماعنا هذا.

١- إن عدم الانتشار النووي هو في طليعة التفكير والعمل الدوليين في أيامنا هذه. ومن الضروري وجود نهج عام يتصل بالانتشار بين الدول وكذلك بالانتشار في أوساط الجماعات داخل البلد الواحد. ويعتبر جزءاً من الجهود المتعددة الأطراف والدولية الرامية إلى معالجة هذه المشكلة تعزيز معاهدة عدم الانتشار، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وترتيبات الدول الحائزة للأسلحة النووية أو غيرها من الترتيبات الإقليمية، والضمانات المحسَّنة، وأنظمة التصدير المتشددة وغير ذلك. كما يشكل جزءاً من هذه الجهود مبادرة أمن الانتشار والقرار المقبل لمجلس الأمن.

٢- وأحد العناصر الهامة من عناصر سياسة واسعة النطاق النظر في دورة الوقود النووي ذاتها العسكرية والمدنية، والتركيز على تلك المواد التي يمكن استخدامها في وسيلة تفجير نووية: اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم المفصول. وقد كان لدينا في نهاية السبعينات دراسة مستفيضة في هذه المسألة وعنوان الدراسة هو التقييم الدولي لدورة الوقود النووي. وقد طرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً أفكاراً جديدة، لا سيما بشأن تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم (التي يمكن استخدامها في إنتاج اليورانيوم عالي الخصوبة) وفصل البلوتونيوم في مصانع إعادة التجهيز.

---

(١) أ. ج. ميربورغ يعمل في وزارة الخارجية الهولندية. والآراء التي عبَّر عنها هنا ليست بالضرورة تعبيراً عن موقف حكومة هولندا.

٣- وإنني أعتقد أنه ينبغي لنا أن نبدأ بالنظر في هذه المسألة نظرة أوسع كثيراً مما في تلك الاقتراحات بالذات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرمي إلى نوع من المبادئ التوجيهية العامة. ثم نستطيع بعد ذلك أن نواصل تطوير مختلف العناصر في محافل مختلفة دولية أو متعددة الأطراف، أو باتخاذ تدابير وطنية مناسبة. وتعتبر معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية عنصراً من العناصر الأساسية في هذا النهج. دعوني أشرح ذلك.

٤- بعبارة بسيطة جداً، نقول إن السياسة المثلى في مجال عدم الانتشار (التي تضع في الاعتبار خطر الإرهاب) تنطوي على إزالة اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم المفصول من وجه البسيطة. وهذا بطبيعة الحال لن يكون ممكناً لفترة طويلة قادمة. وفي هذه الأثناء، ينبغي لنا أن نحرص على ما يلي:

- وجود أقل قدر ممكن من اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم المفصول؛
- تدمير المخزونات الحالية حيثما أمكن وفقاً لذلك؛ فاليورانيوم عالي الخصوبة يدمَّر بخلطه مع اليورانيوم منخفض الخصوبة أما البلوتونيوم فبحرقه في مفاعلات أو بإيجاد نظام آمن حقاً لتخزينه لأجل طويل في أماكن غير متاحة؛
- توفَّر الحماية القوية لباقي المخزونات في عدد محدود من الأماكن؛
- إذا استخدمت هذه المواد، نقلت بأقل كميات ممكنة (مثلاً، يصنع وقود خليط الأوكسيدات في موقع مصنع إعادة التجهيز أو مكان التخزين)؛
- إذا نقلت هذه المواد كان ذلك في شكلٍ يصعب الوصول إليه (مثلاً في قوالب الكربون)؛
- ملكية وإدارة مرافق إعادة التجهيز والتخصيب لا توضع في يد بلد بمفرده بحيث يزداد الانتشار صعوبة؛
- توجد لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع المعلومات ذات الصلة بضمان الشفافية للمجتمع الدولي؛ تعتبر الضمانات بكامل نطاقها والبروتوكول الإضافي أدوات ضرورية لتحقيق ذلك، ولكنها ليست بالضرورة الأدوات الوحيدة؛
- تعتبر ضرورة سياسية معاملة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على قدم المساواة قدر الإمكان.

٥- ولذلك يعتبر هذا جدول أعمال واسع لدورة الوقود، وهو يشكل في حد ذاته جزءاً من برنامج أوسع لمعالجة عدم الانتشار النووي الأفقي والعمودي ويشمل ذلك الجماعات داخل البلد الواحد. وتعتبر معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية أداة من الأدوات الأساسية في معالجة عدد من المسائل آنفة الذكر، ولكن واحداً من الأسئلة التي تثار السؤال التالي: كم من هذه المسائل تريدون إدراجها في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؟ ثم ما هو نطاق معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية؟

٦- إن الغرض الرئيسي من معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية هو بطبيعة الحال ألا ينتج بعدها يورانيوم عالي الخصوبة وبلوتونيوم للاستخدام في الأسلحة النووية. إنني أعتقد أننا نتفق جميعاً على ما يلي: وضع سقف لمقادير المواد الانشطارية المتاحة للأسلحة النووية. وإنني أرى أن هذا يعني إغلاق وتفكيك جميع المصانع العسكرية للتخصيب وإعادة التجهيز أو تحويلها للاستخدام في دورة الوقود النووي المدنية. وينبغي إغلاق المفاعلات العسكرية لإنتاج البلوتونيوم أو تحويلها لأغراض مدنية. وهذا أيضاً يتيح فرصة لتطبيق ضمانات بطريقة أقل تمييزاً مما يجري الآن لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي لها في الحالة المثالية أن تقبل بالضمانات نفسها المفروضة على الأنشطة النووية السلمية لديها. وبطبيعة الحال، فإن ذلك ينطوي على آثار كبيرة في حجم مفتشية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإنني سأعود إلى هذه النقطة.

٧- وبما أننا نُدخل أنفسنا في مفاوضات معقدة جداً على أية حال، فإن من اليسير علينا المحاججة بالقول إن بإمكاننا الاستفادة من هذه الفرصة لبلوغ مزيد من الأهداف. وأحد الأهداف الواضحة إلى حد ما التوصل إلى حصيلة أكثر توازناً للأطراف الرئيسية، هذه الحصيلة التي تضع في الاعتبار المخزونات الحالية من اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم. ويقال بطبيعة الحال إنه في إطار معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية تكون للبلدان التي لديها مخزونات عسكرية ضخمة من اليورانيوم عالي الخصوبة ومن البلوتونيوم ميزة على البلدان التي ليس لديها مخزونات كهذه. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون حجم المخزونات كبيراً بحيث لا يكون وقف الإنتاج أمراً ذا معنى لأن البلدان المعنية تظل قادرة على إنتاج أي عدد تريده من الأسلحة النووية. ولذلك ينبغي أن يكون تقليص المخزونات جزءاً أساسياً من المعاهدة من وجهة النظر هذه. وكبديل عن ذلك، يمكن معالجة هذه المسألة بالتوازي. وأحد الأمثلة على ذلك الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للتخلص من ٣٤ طناً من البلوتونيوم من الدرجة الصالحة للأسلحة لدى كل من الجانبين. وقد تنشأ مشكلة هي احتمال ألا تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية صريحة جداً في إعلان مخزوناتها في محفل دولي مثل مؤتمر نزع السلاح. وقد بُحثت مسألة المخزونات مطولاً في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في محفل مماثل لهذا، ولذلك لن أتكلم في هذه المسألة كثيراً.

٨- ترد في مشروع معاهدة شي ومشروع معاهدة غرينبيس أهداف عديدة أخرى. وإنني أرى متأكداً أن مشروع غرينبيس قد بالغ في ما ذهب إليه. فحظر إنتاج الوقود الذي يحتوي على البلوتونيوم مثلاً يجعل من

المســـتحيل التخلص من المخزونات الحالية من البلوتونيوم. وربما كنا بحاجة إلى وقود خليط الأوكسيدات أو أنواع أخرى أكثر تقدماً من أنواع الوقود لحرق البلوتونيوم للتخلص منه فعلاً. وإنني لا أعرف ما إذا كان من الممكن تخزين البلوتونيوم تخزيناً مأموناً لأجل طويل. وفي أي حال، لا ينبغي لنا أن نوصد باب الخيارات في الوقت الحاضر.

٩- أمـــا مشروع المعاهدة المقدم من توم شي فيتضمن الكثير من النقاط المثيرة للاهتمام الشديد. فهو يتناول عدداً ضخماً من المسائل التي ذكرتها في الفقرة ٤ أعلاه، بما فيها مسألة شكل دورة الوقود النووي السلمية. ويتسم نهجـــه بميزة كبيرة هي: إن صلب معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية نفسه يضع بطبيعة الحال التزامات على الدول الحائزة للأسلحة النووية. فوجود جزء كبير من المعاهدة يتعلق ببنية وإدارة أجزاء حساسة من دورة الوقود الـــنووي المدنـــية يضـــع التزامات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضاً: فهنا نوع من 'الصفقة' التي تفرض التزامات على الجانبين. وهذه مسألة هامة تؤخذ في الاعتبار.

١٠- غير أنني أرى في ذلك أيضاً سلبيات كبيرة. ففي ضوء الاقتراحات المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي وغيرها من الاقتراحات المتعلقة بجعل دورة الوقود أكثر مقاومة للانتشار، نحتاج إلى وقـــت لتحليل جميع الآثار التي تترتب على هذه الأفكار التي تنطوي على صلات ضخمة بطريقة إدارة الأعمال النووية في المستقبل. وعلى ما أعلم، فإن المدير العام يريد الشروع في عملية مشاورات بشأن هذه الأفكار تتخذ شـــكل فريق خبراء وربما بعد ذلك شكل محفل حكومي. هل من الحكمة أن يُدخل مؤتمر نزع السلاح نفسَه في نقاش معقد ربما يكون من الأفضل تركه لفيينا؟ إننا نثقل مناقشة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية بمسألة محيرة أخرى قد توقف تقدمنا في اتجاه الهدف الرئيسي الذي نريد بلوغه.

١١- وهذا لا يعني أنني أرفض جميع الأفكار الواردة في مشروع توم شي. بل العكس هو الصحيح. مثلاً، إن إحدى المشاكل الكبيرة التي يتعين علينا مواجهتها مسألة اليورانيوم عالي الخصوبة جداً المستخدم في دفع الغواصات وغيرهـــا من السفن العسكرية الأخرى. وهذا نشاط ليس نشاطاً محظوراً، ولكن بالنظر إلى احتمال تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية في جعل هذه المواد خاضعة للضمانات، إذ تكشف بذلك النسبة المئوية للتخصيب ومقادير هذه المواد المستخدمة، فقد تنشأ عنه بسهولة فجوة في نظام التحقق الذي نحن بحاجة إليه. وقد يكون في صالحنا جميعاً عدم استخدام اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة في الدفع، ولكن ذلك قد يستغرق بلوغه وقتاً طويلاً. غير أن ذلك يبدو ممكناً من الناحية التقنية في الأجل الطويل. أما في هذه الأثناء فإنني اقترح أن تمـــتلك البلدان التي تستخدم الدفع النووي في السفن العسكرية مخزونات كبيرة من اليورانيوم عالي الخصوبة جداً تكفي لسنوات عديدة مما يمكنها من الانتقال إلى وقود مخصب بنسبة لا تزيد في أقصاها على ٢٠ في المائة. (ولكن ربما ليس ذلك صحيحاً).

١٢- إنني أتفق تماماً مع شي في قوله إنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتولى دور التحقق في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. فقد يبدو على قدر من السخف إنشاء آلية جديدة للتحقق تتداخل تداخلاً كبيراً مع نظام الضمانات، بما فيها الضمانات الطوعية في الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد اقترحت آنفاً أن تكون الضمانات المتعلقة بدورة الوقود المدنية هي نفس الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وللدول الحائزة للأسلحة النووية. أما الحالة المثالية فهي إزالة هذا التمييز القائم، ولكن ذلك يعني زيادة عبء الضمانات لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى ضعف أو ثلاثة أمثال ما هو عليه الآن أو أكثر. ولذلك قد نضطر إلى إيجاد نظام فعال من حيث التكاليف ومركّز تركيزاً أكبر يضع في اعتباره أن الغرض من التحقق في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ليس هو غرض ضمانات معاهدة عدم الانتشار نفسه. ما هو الشكل الممكن لنظام أبسط؟

١٣- أولاً ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بطبيعة الحال أن تتحقق من أن جميع مصانع التخصيب وإعادة التجهيز العسكرية مغلقة وأنها ستفكك في أقرب وقت ممكن. وهذه قد لا تكون مهمة بالغة الصعوبة رغم أن الدول التي لديها قدرة في مجال الأسلحة النووية قد تحاول إخفاء أنشطة التخصيب و/أو إعادة التجهيز في مرافق الأسلحة النووية غير المحظورة والتي ليست مفتوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد توجد هنا مشكلة حقيقية. فمصانع التخصيب وإعادة التجهيز غير المغلقة ينبغي تحويلها إلى دورة الوقود المدنية. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتحقق من أن معامل التخصيب التي تبقى قائمة هي مصانع معدلة تعديلاً يجعلها لا تنتج إلا اليورانيوم المخصب بنسبة تقل عن ٢٠ في المائة (ويفضل أن تكون النسبة المئوية أقل من ذلك كثيراً) ومن أنها تظل على هذه الحال. وتوجد تجربة كافية في مجال بلوغ هذا الهدف الأخير، وذلك بطرق منها عمليات التفتيش بعد إخطار سريع. وينبغي للبلوتونيوم المفصول في مصانع إعادة التجهيز المدنية أن يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يظل خاضعاً لها إلى حين إحراقه في مفاعلات أو التخلص منه تخلصاً مأموناً. وبطبيعة الحال ينبغي أن تعامل المعاملة نفسها جميع المصانع القائمة للتخصيب وإعادة التجهيز في الدورة المدنية.

١٤- وبطبيعة الحال ينبغي للضمانات أن تشمل جميع المواد الانشطارية التي يتم إخراجها من المخزونات العسكرية سواء في إطار معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية نفسها أو في إطار اتفاقات موازية تبرم مع دول حائزة للأسلحة النووية، أو على نحو انفرادي. أما طريقة معالجة مشكلة المخزونات فليست مشكلة مهمة في نظام التحقق. فقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية فعلاً نظام ضمانات لهذه المواد الحساسة في إطار ترتيب ثلاثي. وكما ذكر آنفاً، ينبغي لهذه المخزونات من المواد الانشطارية القابلة للاستخدام بصورة مباشرة في الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتمتع بأعلى مستويات الأمن المادي وينبغي تدميرها أو التخلص منها تخلصاً مأموناً في أسرع وقت ممكن. وليس من الصعب تدمير اليورانيوم عالي الخصوبة بخلطه. أما التخلص من البلوتونيوم المفصول فقد يستغرق وقتاً طويلاً من العمل الشاق. ولكن ينبغي لنا القيام بذلك.

١٥- وأعود الآن إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأقول إنني لا أشعر بالقلق إزاء زيادة حجم شعبة الضمانات في الوكالـــة زيادة كبيرة لتغطية جزء متزايد تزايداً كبيراً من الأنشطة النووية في العالم. وإنني اعتقد أن ذلك أمر جـــيد! فهـــو جزء لا يتجزأ من هدفنا المشترك النهائي الذي اتفقنا عليه في عام ١٩٦١ وهو "نزع السلاح العام والكـــامل في ظل رقابة دولية دقيقة وفعالة". وإنني أشعر بالقلق إزاء الحالة الشاذة التي تصر فيها بعض البلدان في فيينا على وجوب أن يضاهي تمويل الضمانات دائماً الأموال المخصصة للمساعدة التقنية. وينبغي لنا أن نتخلص فعلاً من ذلك النظام السخيف. وقد قال أحدهم مؤخراً إنه ينبغي تقسيم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منظمة رقابة متشددة (تشمل الضمانات) ووكالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإنني لست متأكداً أن هذه الفكرة جيدة، ولكن من المؤكد أنها فكرة ينبغي النظر فيها. ويقترح شي حلاً آخر هو فرض ضرائب على الصناعة النووية لتغطية تكاليف الضمانات المتزايدة. وفي أي حال ينبغي لنا أن نجد حلاً لذلك.

١٦- وبهذا آتي إلى ختام كلمتي. وأود أن أشكر السفير كريس ساندرز مرة أخرى لعقده هذا الاجتماع، وإنني أتطلع إلى الأسئلة.

المراجع:

- Annette Schaper: Principles of the verification for a future FMCT, PRIF-reports No.58, Peace Research Institute Frankfurt, Januari 2001

- Joern Harry: FMCT Verification and Safeguards, ESARDA Bulletin Number 30, December 1999

- Frank Barnaby: The FMCT Handbook, Oxford Research Group, February 2003

- - - - -